S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/22020
19 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس الأمن

UN LIBRARY
DEC 20 1990
UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠
موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن الحكومة البريطانية قامت ، في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ، بسحب سفيرها وبقية موظفيه من الكويت مؤقتا . ومع ذلك ، لم تغلق السفارة البريطانية في الكويت . وسوف يعود السفير فور استعادة سلطة حكومة الكويت الشرعية .

ومرفق طيه نص مذكرة سلمتها السفارة البريطانية في بغداد إلى حكومة العراق في ١٨ كانون الاول/ديسمبر .

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) ديفيد هاناي

90-36598 ٢٠٠٩ز(٩٠)

مرفق

تكرر حكومة المملكة المتحدة احتجاجاتها على الاعمال غير المشروعة التي تقوم بها السلطات العراقية ، والتي استلزمت سحب السفير وموظفيه من السفارة البريطانية في الكويت مؤقتا .

وهذه الاعمال غير المشروعة التي تعتبر تحديا مباشرا لقرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) ، شانها شان الضم المزعوم للكويت ، ليس لها أثر قانوني . فهي تنتهك المعايير المقبولة للسلوك الدبلوماسي الطبيعي وتقابَل بالإدانة من المجتمع الدولي .

والسفارة البريطانية وموظفوها معتَمدون ، بالشكل الواجب ، لدى حكومة الكويت الشرعية ، وبصفتهم هذه لهم الحق ، بمقتضى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، في الحماية والامتيازات والحصانات المحددة فيها . وحكومة العراق وسلطات الاحتلال العراقية ملزمة باحترام ومراعاة هذه الحقوق . ولا يمكن للعراق ، باحتلاله غير الشرعي للكويت ، أن يدّعي إبطال أو انتهاك الحقوق التي تتمتع بها الحكومة البريطانية وسفارتها في الكويت بموجب أحكام اتفاقية فيينا . فالعراق ، بتدخله في سير عمل السفارة البريطانية في الكويت ، مما استلزم سحب السفير وموظفيه مؤقتا ، قد انتهك أهم أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، التي يعدّ العراق طرفا فيها .

والمملكة المتحدة ستحمِّل العراق المسؤولية عن الانتهاكات المشار إليها أعلاه لاتفاقية فيينا . والمملكة المتحدة تحتفظ بكل حقوقها في هذا الصدد ، ولا سيما الحق في المطالبة بتعويضات عن أي ضرر أو اعتداء يلحق بالممتلكات الدبلوماسية البريطانية في الكويت .

والمملكة المتحدة ، في الوقت الحاضر ، تحمِّل العراق المسؤولية عن كفالة حماية وحُرمة مباني السفارة البريطانية ومقار الإقامة الخاصة وغير ذلك من الممتلكات في الكويت ، وعن كفالة حماية وسلامة ورفاه الرعايا البريطانيين في الكويت .

- - - - -